المورد البشري بين مخرجات الحقل الأكاديمي التكويني والاصطدام بسوق العمل دور التكوين الجامعي في التكيف مع سوق الشغل

أ. غمبازة جمال
جامعة ابن خلدون - تيارت –

تمهيد

تعتبر الموارد البشرية احد أهم المصادر غير القابلة للنضوب والتي تحتوي على ما يعرف بمصطلح التنمية البشرية، المتمثلة في الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، وهو ما يقدمه الباحثين والخبراء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كذلك ما تشهده تقارير التنمية الإنسانية العربية، والتنمية المستدامة، وهي تعني أبرز جوانب ومعايير وآليات التنمية البشرية، ولكن بإضافة العوامل البيئية الجغرافية والبشرية، والتي يجب أن تتسم بالديمومة وإطلاق مخططات إستراتيجية تطبق على المديين القصير والمتوسط. كما أن أكبر استثمار اهتمت به الحكومات والأنظمة الديمقراطية في العصر الحديث منذ الثورات الثلاثة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية في القرن الثامن عشر وهي الثورات السياسية والصناعية والعلمية في العالم الحر هو تحرير العقل وإطلاق المبادرات للمواطنين والمواطنات. ولكن منذ التسعينات من القرن العشرين وفي إطار منظومة العولمة بالخصوص شقها الاقتصادي والثقافي أصبح الاستثمار البشري- وهو المحرك الأول للاستثمار الاقتصادي الكلاسيكي للقطاعات الثلاثة اقتصاديا- والبعض يسميه استثمار المادة الرمادية، هو الذي رسم ملامح الليبرالية العالمية. ومفاهيم الحكم الراشد، ورغم كونه في الأصل هو من مفاهيم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وموجه بالخصوص لبعض دول العالم الثالث لمحاربة الدكتاتوريات من الناحية السياسية، وما خلفته هذه الأنظمة من فساد سياسي ومالي تعدى الحدود الوطنية وأصبح عابر للقارات، ولكنه يعني إعطاء وتوفير للطاقات البشرية وخصوصا الشباب كل التسهيلات والإمكانيات المادية والمالية، والمحيط الإداري الملائم للإبداع والابتكار وإبراز الطاقات الكامنة لديهم، والقيام بتطبيق المعارف النظرية والتطبيقية حيز التنفيذ في النشاطات الاقتصادية

والاجتماعية وهي تكيف الجامعات ومراكز الأبحاث مع المحيط الجغرافي والتنموي وبالخصوص خلق الثروات المادية والمعنوية للدولة والمجتمع.

نجد أن أهم الإشكاليات المطروحة موضوع البحث، وهي هل هناك ربط بين مدخلات جودة التعليم والتكوين، والبحث العلمي التطبيقي من جهة، ومخرجات سوق الشغل من جهة أخرى؟ كذالك نجد أحد أكبر رهانات التكوين والبحث العلمي للجامعة الجزائرية وتمثل الحجر الأساس لتنمية الموارد البشرية- ورغم أن الجامعات عبر العالم ليست وظيفتها أن تجد مناصب شغل للمتخرجين- ولكن ما هو مطلوب منها أولا: هو جودة التكوين- البحث، وثانيا هو الربط والتكامل العضوي بين التخصصات والمقاييس والمحيط الاقتصادي والسياسي والثقافي إقليميا وجغرافيا، فهل استطاعت الجامعة الجزائرية أن ترفع التحدي بعد عشر سنوات من بداية تطبيق نظام ل.م.د تدريجيا إلى الآن حسب اقدمية الجامعة سواء التأطير وعدد الطلبة والهياكل القاعدية؟

1- الموارد البشرية:

1-1-تسيير الموارد البشرية:

ومع وجود الاهتمام المتصاعد بجوانب الإنسان العقلية والجسمية إلا أن الجانب الروحي ليس له حظ من الدراسة والمعالجة ضمن برامج التنمية البشرية التي خصصت لتطوير قدرات الإنسان وتوسيع معارفه واكتشاف مواهبه. ونحن ندرك تماما مدى اهتمام علماء الغرب بالمقاييس المادية أكثر من اهتمامهم بالجوانب الروحية للإنسان، إذا هل نأخذ هذه الدراسات والتجارب على ما فيها من نقص ونطبقها في مجتمعنا الإسلامي. أعتقد جازما خطأ هذا المنهج القاصر. والسؤال الذي ينبغي طرحه لمعرفة قصور هذا المنهج هو: هل أخذت سياسات التنمية البشرية في اعتبارها جانب الطلب لسوق العمل بتحقيق رغبات الأفراد المستهدفين مثلما اهتمت بجانب عرض السوق من هذه الكفاءات البشرية؟ لاشك أن الإجابة واضحة لدى كل مطلع على تلك السياسات والبرامج في أنها تتوجه إلى تنمية الأفراد باعتبارهم وسيلة للتنمية الاقتصادية وليسوا غاية لها، ولهذا تركز هذه السياسات على جانب العرض أي في اعتبار البشر أدوات لازمة لعملية إنتاج السلع أما جانب الطلب حاجات ورغبات الأفراد فليس من صميم معالجة تلك الدراسات؛ لأن الأفراد في النهاية هم المنتفعون من العملية الإنتاجية.

2-1-المورد البشري الجامعي:

يربط كثير من العلماء عوائد التعليم بالجانب الاقتصادي ففكرة العائد من التعليم هي فكرة اقتصادية ظهرت على أيدي الاقتصاديين فهم يرون أن هناك مكاسب مادية يكسبها الفرد والمجتمع من جراء زيادة التعليم فهم يرون أنه كلما زاد تعليم الشخص كلما زادت إنتاجيته وبالتالي زاد دخله وبالتالي زاد دخل المجتمع.

يقول دينسون وهو من علماء اقتصاد القرن العشرين أن العائد من التعليم هو مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي ترتبط وتقترن بالتعليم.ولكن نجد أن هده النظرة قاصرة لمفهوم العائد من التعليم لوجود عوائد يجنيها المجتمع والفرد من التعليم تعرف بالعوائد الاجتماعية مثل الارتقاء بالمستوى العلمي للشخص إكساب أفراد المجتمع قيم مشتركة تمكنهم من تحقيق حياة منظمة. نفل تراث المجتمع من جيل إلى آخر تكوين العادات والاتجاهات السليمة فهو يقضي على الجهل وعلى الشرك والخرافات ويكون الاتجاهات السليمة في التعامل مع الأخر واحترام النظام، إن هذه العوائد لا يمكن تقديرها بأي ثمن، من هنا يمكن النظر إلى عوائد التعليم من جانبين، جانب اقتصادي وأخر اجتماعي لذلك يمكن تعريف عوائد التعليم بأنها (المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي يجنيها الفرد والمجتمع التي ترتبط وتقترن بالتعليم.[1]

2- برنامج ل م د بين المعايير الدولية وإسقاطاته المحلية:

2-1-برنامج إيراسموس:

إن برنامج إيراسموس للإتحاد الأوروبي يهم قطاعات التعليم والتكوين والشباب والرياضة، وهذا ابتداء من 2014 إلى غاية 2020. يهدف إلى تعزيز الكفاءات وفرص العمل وتحديث التعليم، والتكوين، وتشغيل الشباب. ويوفر هذا البرنامج نهجا متكاملا ومبسطا لسبعة برامج قائمة من خلال ثلاثة نشاطات رئيسية: الحركية، التعاون وإصلاح السياسات الموجهة لفائدة الشباب.

---

[1]- منصور فرغل، المداخلة/مداخلة الملتقى/الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم .http: //www.alhejaz.net/vb/showthread.php?p=350017

وأوضح منسق هذه المبادرة الدولية، أرتير شميث، خلال جلسة تقديم لفائدة الطلبة والأساتذة والإداريين في وهران، أن المؤسسات التعليمية الثلاثة الشريكة هي جامعات باجي مختار عنابة وحسيبة بن بوعلي الشلف وجامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف لوهران.

وستمنح ما لا يقل عن 45 منحة للطلبة الذين بإمكانهم التنقل على المديين القصير والطويل تسمح لهم بمواصلة دراستهم وأبحاثهم والتكوين في الجامعة التي يختارونها من بين عشرين مؤسسة تعليمية شريكة (أوروبا والجزائر والمغرب وتونس) حسب نفس المتحدث.

ويهدف برنامج "ايراسموس موندوس الإدريسي" إلى "ترقية التعليم وقدرات البحث في الجامعات الشريكة مع ضمان نقل المعرفة والمهارة والتجارب بين أوروبا والمغرب العربي كما أبرز السيد شميث.

وأضاف أن هذا البرنامج الذي يرتكز على الاحتياجات الخاصة للبلدان الشريكة يغطي تقريبا جميع المجالات التي تم تحديدها كأولوية، مشيرا في هذا الصدد إلى العلوم التجارية والتسيير والهندسة والتكنولوجيا والجغرافيا والجيولوجيا واللغات والرياضيات والإعلام الآلي والعلوم الطبية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والاتصال وعلوم الإعلام.

وحسب شميت الذي يعد أستاذ في جامعة (غرناطة) اسبانيا ورئيس لهذا البرنامج للتعاون، فإن المعيار الرئيسي لأهلية الطالب الجامعي هو أن ينجح سنة دراسية واحدة على الأقل.

كما ذكر بأن "ايراسموس موندوس الإدريسي" يأخذ اسمه من العالم الجغرافي الشهير ومعد الخرائط وعالم النبات العربي أبوعبد الله محمد الإدريسي صاحب أحد أهم مؤلفات الجغرافيا في العصور الوسطى (كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق).

ويستوحى لب البرنامج من كتاب هذا العالم الذي ولد في 1100 بسبتة والمعروف أيضا بخريطته الشهيرة التي تظهر كوكب الأرض من منظور جديد، والتي استوحى منها شعار البرنامج كما قال شميت.

أما "إيراسموس موندوس" فتعود نسبة إلى رحالة إنساني أخر وهو الهولندي ايراموس موندوس (1465-1536)، واعتمد اسمه (إيراسموس) كمختصر ل "النظام الأوروبي للعمل الجهوي من أجل تنقل الطلبة."[1]

2-2- النظام الجديدLMD:

هنا علينا الإشارة بين نظام ل.م.د المأخوذ من اتفاقيات ايراسموس الأوروبي، والذي يعتمد التكوين والربط مع المحيط العام لسوق الشغل، والنظام الأمريكي الذي يمنح الحرية للطلبة باختيار التخصصات والمقاييس والربط مع المحيط الخاص لسوق الشغل مثلا لتلك المدينة أو الإقليم مع تكوين نظري-تطبيقي في السنة الأولى والثانية، ليليها أبحاث امبريقية وتطبيقية وعقود نجاعة بين الجامعة والمؤسسات، لتليها عند تخرج الطالب بحصوله على عقد عمل مؤقت ثم دائم مع تلك المؤسسة الاقتصادية، وهو نظام جامعي لا يمكن تطبيقه حتى في بعض الدول الأوربية أو النامية اقتصاديا كدول البر يكس فما بالك بجامعات العالم الثالث، لأنه يتطلب توفير إمكانيات مالية ضخمة من الدولة والقطاع الخاص، سواء البنية التحتية الجامعية والمتخصصة، ورسوم تسجيل الطلبة المرتفعة، والتأطير عالي الكفاءة في ثنائية التكوين- البحث.

ترتكز هذه الهيكلة الجديدة على تنظيم التعليم في ثلاثة أطوار تتوج بثلاث شهادات:

- ✓ طور أول مدته 3 سنوات بعد البكالوريا يتوج بشهادة الليسانس.
- ✓ طور ثان مدته 5 سنوات بعد البكالوريا(أي سنتين بعد شهادة الليسانس) يتوج بشهادة الماستر. 2
- ✓ طور ثالث مدته 8 سنوات بعد البكالوريا(أي ثلاثة سنوات بعد شهادة الماستر)يتوج بشهادة الدكتوراه.

---

[1] نشر في مجلة الحياة العربية يوم 10 - 01 – 2012.

[2] د. مختار عيواج، أ. زهية بوديار، مداخلة تحت عنوان التكامل بين مخرجات نظام LMD ومتطلبات سوق العمل في الجزائر، أستاذ مساعد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة – الجزائر-، zahiaboud@yahoo.fr

• المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **الدليل العملي لتطبيق ومتابعة نظام LMD**، ٢٠١١، ص:١٣.

3- العوامل والإمكانات المتوفرة للربط بين المؤسسات الصغيرة والجامعات الجزائرية

3-1- الأهمية والدور الفاعل للمؤسسات الصغيرة الجزائرية

تظهر أهمية هذه المؤسسات في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية، مما يسمح باستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع هذا ما يساهم في امتصاص البطالة، لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات .فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأولويات التي تدعوا إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في المناطق العربية،" فقطاع الصناعات التحويلية الذي يتكون أساسا من الصناعات الصغيرة والمتوسطة نجد أن مساهمتها في الناتج المحلي لا تتجاوزن % 10 في حين أن في البلدان المتطورة يزيد عن % 35 في العديد من الدول الحديثة التصنيع[1]."

ويمكن أن نرجع أيضا ضرورة الاهتمام ذا النوع من المؤسسات لاعتبارها "غالبا صناعات مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه عند إقامتها بالريف أو لمدن الصغيرة فهي تقلل من هجرة العمال باتجاه المدن مما يساهم في خلق توازن جهوي اقتصاديا واجتماعيا[2]."

---

[1] محمد بن يوسف، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقى العربي الرابع للصناعات.

26. www.xinhuanet.com نوفمبر / 2007 الصغيرة والمتوسطة باليمن25

[2] السعيد دراجي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخوصصة بالجزائر جامعة قسنطينة ص12

"أما على المستوى العالمي فنجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة في القطاعين العام والخاص: حيث أن تمثل[1] % 90 تقريبا من المؤسسات في العالم وتشغل ما بين 60%من القوى العاملة في العالم 50 %[2]

3-2-العوامل المساعدة في الجامعات

إن لتقويم والانتقال البيداغوجيين الذي تبين أنهما أكثر مردودية ووظيفية، هو نظام الوحدات التعليمية القابلة للاحتفاظ والتحويل، إن هذا التنظيم يسمح أيضا باحتساب الخبرات المهنية كما يسمح بحركية كبيرة جدا للطلبة(إمكانية تعدد المعابر) وستمكننا هذه الهيكلة والتنظيم للتعليم عند تطبيقها، من تجاوز الصعوبات الناجمة عن تعريف المسارات المتوجة بشهادة وضبطها، وعلى سبيل المثال، نذكر:

بتثمين التكوين القصير المدى الذي يصبح شهادة ليسانس ومدتها ثلاث سنوات وفق مخطط مشترك مهما كانت الفروع والتخصصات؛ إن تثمين مثل هذا التكوين يتطلب إعادة النظر في ترتيب هذه الشهادة في سلم الوظائف والمهن.

استبدال شهادة الدراسات العليا (DES) بشهادة تكون أكثر تحديدا وأكثر مقروئية، شهادة الليسانس أو الماستر حسب مدة الدراسة، ويجب إعادة النظر في ترتيب شهادة الماستر في سلم المهن والوظائف.

تسمح الهيكلة الجديدة مواجهة الأعداد المتزايدة للطلبة وتنظيم أحسن للدراسات وتقليص الحجم الساعي الأسبوعي .ومن جهة أخرى ستسمح هذه الهيكلة نظرا لمرونتها ووظيفتها بالانتقال هكذا من منطق"مسارات حتمية" إلى منطق "مسارات فردية" أكثر "سيولة " مع مراعاة انسجامها التكويني والتأهيلي.

- ✓ إن إعادة التنظيم في شكل "سداسيات " سيسمح أيضا بـ:
- أخذ وتيرة التعليم في الحسبان بكيفية أكثر دقة وجاوز القيود الناجمة عن امتداد المقررات الدراسية على مدى سنة.

---

[1] د .ماهر محسن المحروق، د .إيهاب مقابل، مرجع سابق، ص05

[2] أيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر، أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، جامعة تيارت-الجزائر،ص275.

- تطوير مسعى إدماجي للتكوين الأولي والتكوين" المستمر("استئناف الدراسة بعد التوقف عنها)،
- تشجيع التجديد البيداغوجي،
- تسهيل التوجيه وإعادة التوجيه،
- تشجيع المشاريع التكوينية المتعددة الفروع،
- التمكين من التحكم في الأدوات الضرورية بواسطة اعتماد مقررات مشتركة (الإعلام الآلي، اللغات، العلوم الاجتماعية والإنسانية)....،
- مضاعفة إمكانيات اعتماد المكتسبات بيداغوجية كانت أو مهنية.
- شعب الامتياز فتكوين النخب مسألة أساسية في مصير كل أمة فهي تكتسي طابعا استراتيجيا في عالم يبرز فيه أكثر فأكثر بأن العبقريات الفكرية هي العامل الحاسم في التنمية المستدامة لهذا البلد أو ذاك .وفي هذا السياق حد شعب الامتياز مكانها الطبيعي في الهيكلة الجديدة ؛ إن الالتحاق بهذه الشعب يتم بصفة انتقائية عن طريق المسابقة بعد انتهاء المرحلة الأولى من الطور الأول وتضم شعب الامتياز: -شعب المهندسين، - الدراسات التجارية، - الشعب التي يتم تعليمها في المدا رس الكبرى أو في أقطاب الامتياز، - العلوم الإدارية.

- تحيين البرامج: إن إعادة تنظيم التعليم العالي يتماشى والتوجهات العالمية المتمثلة في تنويع ملامح التكوين وتكييفها مع الحقائق التي تمليها عولمة الاقتصاد والتطور التكنولوجي والعلمي، فهكذا تترجم عولمة التعليم العالي بفضل برامج بيداغوجية يتعين مراجعتها كل عشر سنوات على الأقل، وبتكوينات تكون مدتها أقصر ما يمكن(مثل الليسانس)"وبتكوينات ذات" طابع مهني "مسهلة لحركية الأشخاص من خلال تناغم الشهادات، أضف إلى ذلك أن كل مسارات التكوين ستتضمن مقررات مشتركة أفقية، بات وجودها ضروريا ولا نقاش فيه مثل الإعلام الآلي واللغات الأجنبية والعلوم الاجتماعية؛ زيادة على ذلك، إن مسارات التكوين تمنح خاصة في السنتين الأولى والثانية مواد تعليمية" أساسية، ومواد تعليمية" للاكتشاف "وكذا مواد تعليمية[1]

[1] د.مختار عيواج، أ.زهية بوديار، مرجع سبق ذكره.ص 11-12.

4- المعيقات التي تواجه التعليم العالي والمؤسسات الصغيرة والتحديات التي يجب رفعها:

4-1- التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر

وتجدر الإشارة إلى أن هناك وجهتي نظر في هذا الخصوص الأولى يتبناها رجال التعليم، وتتلخص في: ضعف الإعلام وتقصيره في تقديم الخدمات الاستشارية أو البرامج التدريبية وبرامج الأبحاث التي تساهم الجامعات فيها أو تنظيمها، ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية، ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، حيث يرى رجال التعليم إن المؤسسات الصناعية لا تثق كثيرا في الأبحاث والدراسات العلمية، ولا تقتنع بفائدتها لمؤسستهم، ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية[1].

أما وجهة النظر الثانية، فهي وجهة نظر رجال الأعمال في القطاع الخاص الذين يرون معوقات وصعوبات تواجه التعاون بينهم وبين الجامعات، تتمثل في: انشغال الجامعات بالتدريس، وعدم الاهتمام بإجراء أبحاث تعالج مشاكل الإنتاج المحلي، وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية، والمشاكل الناتجة عن تفوق مستوى المساهمة التي يمكن أن تقدمها الجامعات, عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية وما تواجهه من مشاكل ومعوقات، والاكتفاء بالجانب النظري دون التطبيقي في المنهج التعليمي[2].

-تتمثل التحديات التي تواجه التعليم العالي العربي في ظل متغيرات الألفية الثالثة (اتفاقية الجات والعولمة وثورة المعلومات والاتصال على وجه الخصوص)، فيما يلي:

-وجود جامعات أجنبية عالمية داخل البلدان العربية مما زاد من حدة المنافسة للجامعات الوطنية والتفوق عليها.

---

[1] محمود محمد عبد الله كسناوي، في: ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية: توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، محرم 1422هـ. نيسان/ ابريل 2001، ص، ص: 116-117.

[2] زرزار العياشي، استاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة . الجزائر.

-انحسار دور الحكومات في دعم الجامعات الرسمية وعدم قدرتها على زيادة الرسوم الجامعية لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية.

-تنوع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة، والتعليم عن بعد، والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها أقل من الجامعات التقليدية.

-احتمال حدوث عدم توازن بين التخصصات العلمية، والتخصصات الأساسية والإنسانية.

-قيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي ودخوله كمنافس للقطاع العام للتعليم العالي وعلى أسس تجارية ربحية.

-عدم ضمان جودة التعليم المقدم من الجامعات الخاصة والأجنبية.

-غياب وتراجع دور الحكومات في صياغة الإستراتيجيات ووضع الأهداف للحفاظ على الهوية الوطنية.

-عدم قدرة هذه المؤسسات على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة الراغبين في الالتحاق بهذه المؤسسات نتيجة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي.

-البطالة المتزايدة في أعداد الخريجين وعدم مطابقة المخرجات مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية.

-اتسام التعليم العالي (في الوطن العربي) بصفة عامة بالتقليدية والتقليد إذ أن وظيفته كانت تنحصر بتقديم المعرفة والتركيز على التخصصات في الأقسام النظرية وتدني مستوى البحث العلمي وعدم توافر الدعم الكافي.

-عدم توافر أو النقص في أعداد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين في كثير من التخصصات.

-عدم ملائمة أو ضعف مدخلات التعليم العالي من طلبة التعليم الثانوي من حيث طرق التدريس والتفكير والتحليلي النقدي.

-تطابق محتوى البرنامج الدراسية المطرحة في معظم الجامعات إذ لوحظ وجود بعض التغيرات في السنوات الأخيرة إلا أنها لا تنبع من حاجات المجتمع ولم تواكب التغيرات التكنولوجية والمعرفية.

وتعد إدارة الجودة الشاملة من الفلسفات الإدارية الحديثة التي ظهرت نتيجة للمنافسة العالمية بين المؤسسات الإنتاجية المختلفة في دول العالم المتقدم، ونتيجة لهذا النجاح بدأ الأخذ بهذه الفلسفة في مؤسسات التعليم العالي لتحسين التعليم وجودته، وذلك من اجل التفاعل مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .المصاحبة للانفجار العلمي والتكنولوجي والتوسع العلمي والضغوط الاجتماعية على الجامعات ولزيادة الطلب والرغبة في الالتحاق بالبرامج الجامعية ومستوياتها المختلفة

لا علاقة للجامعة الجزائرية بسوق الشغل، هو تحقيق للصحفي زبير فاضل بعد سنتين من تطبيق ل م د، يقول:

وبشكل عام، فإن الخبراء يتفقون على أن الخروج من مأزق بطالة الجامعيين لا يقتصر على مجرد إصلاح التوازن بين التخصصات وسوق العمل، ولكن أيضا بزيادة قدرة اقتصاد البلاد على إيجاد فرص عمل، خاصة بعد تحقيق الجزائر لمداخيل هامة. فلو عادة السنين بمئات الآلاف من الطلبة بمرحلة الثانوية، فهل كانوا سيدخلون نفس التخصص، فإن هذا سؤال يضايق الكثير من الخريجين الجامعيين في الجزائر الذين يواجهون لرفض سوق العمل لتخصصاتهم خاصة إذا كانت نظرية. فالشاب طارق. م الحاصل على ليسانس في آداب اللغة الإنجليزية عامة 2003. يقول "لو عاد به الزمان لإختار تخصصات التجارة خاصة البنوك، وما يتعلق بالمصارف، الاقتصاد بات لغة العصر"[1]

2-4-تحديات المؤسسات الصغيرة:

إلحاق الكفاءات بأعمال ووظائف لا تتماشى إطلاقا مع مؤهلاتهم وتخصصاتهم

إعطاء الأولية للخبرات الفنية والتقنية الأجنبية على حساب الكفاءات الوطنية التي تحس لنوع من التهميش والإقصاء.

فالدول النامية تفضل نمط الصفقات التي لا تنطوي على نقل التكنولوجيا لصالح الكفاءات الوطنية التي لا تنطوي على نقل التكنولوجيا لصالح أكفاءات

[1] زبير فاضل، سوق الوظائف تغيرت ملامحه من عام 2006، مهن المستقبل في الجزائر،، الخبر الأسبوعي،من 22 إلى 28 أفريل 2006، العدد 373، ص13.

الوطنية بل إقامة مشاريع وفق نموذج تسليم المفاتيح وهذه الطريقة لا تسمح على الإطلاق للكفاءات الوطنية أن تتطور حيث تحرمها من ممارسة أنشطة البحث قصد بناء قاعدة تقنية متطورة.

تفشي ظاهرة البيروقراطية في جميع المجلات مما حرم الإطار الوطني من تحقيق أهدافه كإنشاء شركة خاصة أو مقاولة، ففضل هؤلاء تغيير الأجواء وخير دليل على ذلك أن إحصائيات 2011 الفرنسية تناولت عدد 99000 رئيس مقاولة جزائري في فرنسا بالأخص وأوروبا عموما وتبلغ هذه الديسابورة حوالي 2.2 مليون عامل ويبلغ رقم أعمالها حوالي 15 مليار أورو حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية ENESSE[1] الفرنسي[2].

3-4-عراقيل تواجه الجامعة الجزائرية

أما العوامل التي أثرت على الجامعة لإفشالها كمؤسسة رائدة في المجتمع تساهم وتقود عملية التنمية المستدامة فنحصرها في التالي:

التوجه نحو الكم تحت ضغط النوم السكاني وتزايد عدد الطلاب الذين شكلوا ضغطا على الجامعة، فأصبح الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات ونقص التاطير هو السمة الظاهرة على الجامعة سنة بعد أخرى، رغم الانجازات الضخمة في هذا السياق، ويكفي أن نذكر بان تضاعف الطلاب فاق 285 مرة سنة 2007 عما كانت عليه سنة 1963.

التسيير البيروقراطي للجامعات على حساب الجانب البيداغوجي، مما همش مهمة الأستاذ الجامعي وأصبح يمارس مهامه كأي موظف عادي، مما فتح المجال على مصراعيه أمام

-عدم مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي:

---

[1] Anne Bernard , grouteau « la fuite des cerveaux exil forcé ou dore , édition ellipses, France 2007

[2] بلقاسم تواتي، ظاهرة هجرة الأدمغة، عوامل وآثار في ظل العولمة، حالة الجزائر، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، revue semestrielle éditée par l'ENSSEA N° 172012، ص 160.

زيادة على النقطة السابقة، فإن تمويل أنشطة البحث في الوطن العربي تعتمد بشكل أساسي على الحكومة وحدها أمام ضعف أو انعدام مساهمة القطاع الخاص في ذلك، حيث بلغ التمويل الحكومي حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحث والتطوير مقارنة بـ 3% للقطاع الخاص ومن مصادر مختلفة، وذلك عكس التمويل في الدول المتقدمة، حيث تقدر حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي بـ 70% في اليابان و52% في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية[1].

وقد يرجع السبب في ذلك إلى غياب ثقافة الاستثمار في البحث العلمي، وعدم نضج فكرة اقتصاد السوق في البلدان العربية، فمازالت الصناعات محمية من طرف الدولة، والمؤسسات لا تراعي متطلبات المنافسة وتحقيق الميزة التنافسية التي يعتبر البحث العلمي والاستثمار فيه أحد الطرق الهامة لتحقيقها.

هناك محاولة قدمها الباحث بوكميش من أجل تفعيل دور البحث العلمي في عملية التنمية وتوطيد العلاقة بين الجامعة ومحيطها (أنظر، بوكميش، لعلى، رؤية حول كيفية تفعيل دور الجامعة في عملية التنمية الشاملة، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار-الجزائر، عدد خاص بالملتقى الدولي السابع حول: الجامعة وقضايا المجتمع، نوفمبر 2004م، ص ص 147-162.

4-4- المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها .ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية:

1. صعوبة في التمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الإقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.
2. ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبا أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع.

[1] www.al-jazirah.com.sa/culture/2602005/fadaat25.htm

.3الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية.

.4الضرائب المرتفعة غالبا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير.

.5عدم الاستقرار الاقتصادي"التضخم" ارتفاع أسعار مواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيقها للأرباح

.6المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

.7صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها.

.8ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.

.9إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته.

وهناك من يرى أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى: 10

مشكلات داخلية: كنقص الخبرة والإمكانيات، وقصور في الإدارة والأنظمة وقصور الجهود التسويقية.

مشكلات خارجية: كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات، وإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

وبلغ عدد البطالين في أبريل 2014 نحو 000 151 1 شخص أي معدل بطالة قدر ب 8. 9% على المستوى الوطني وهو مماثل للمعدل المسجل خلال سبتمبر 2013. وقد أشار الديوان الوطني للإحصائيات إلى أنه تم تسجيل تباينات هامة حسب السن والجنس والمستوى الدراسي في وسط فئات البطالين خلال أبريل 2014 موضحا أن معدل البطالة حدد بنسبة 8. 8 % عند الرجال بارتفاع قدر ب 5. 0 نقطة مقارنة بسبتمبر 2013 إستنادا إلى تحقيق عن طريق سبر الآراء حول التشغيل أنجز في وسط العائلات خلال أبريل 2014 (الفترة المرجعية).

وبالمقابل سجلت نسبة البطالة في وسط الفتيات حسب ذات المصدر تراجعا ملموسا من 3. 16 % إلى 2. 14 % خلال نفس الفترة.

ويؤكد التحقيق المنحى التنازلي لمعدل البطالة لدى حاملي الشهادات العليا الذي انتقل من 4. 21 % إلى3. 14 % بين سبتمبر 2010 وسبتمبر 2013 ليبلغ 0. 13 % في أبريل 2014. أما مستوى معدل البطالة لدى الشباب (16-24) فشهد استقرارا ما بين سبتمبر 2013 وابريل 2014 بحيث بلغ24.8% وهو يمس حسب للتحقيق شابا نشطا من أصل أربعة.

وأشار التحقيق إلى أن "حوالي بطالين اثنين من أصل ثلاثة يبحثون عن عمل منذ سنة أو أكثر" مسجلا "انتشارا للبطالة الطويلة الأمد لا سيما لدى الأشخاص غير الحاملين لشهادات (67ر8 %) مقارنة بالجامعيين (58ر6 %). ويقدر عدد البطالين الذين سبق لهم وأن عملوا من قبل ب 000 478 شخص أي 41ر5 % من السكان البطالين. ويتعلق الأمر بأجراء لا يشغلون مناصب دائمة (75ر6 %) كانوا يمارسون نشاطات في القطاع الخاص (70ر0 %).

وإستنادا إلى التحقيق بلغ عدد السكان النشطين خلال أبريل 2014 نحو 000 716 11 شخص استنادا لمعايير المكتب الدولي للعمل بحيث أكد الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة المساهمة في القوة العاملة للسكان البالغين أكثر من 15 سنة انتقلت إلى41ر5%.

وتميزت وضعية سوق العمل في أبريل 2014 بانخفاض حجم السكان العاملين لدى الرجال مقارنة بسبتمبر 2013 وبارتفاع حجم السكان النشطين لدى النساء.

ويبلغ عدد السكان النشطين حاليا 000 566 10 شخص خلال نفس الفترة المرجعية أي نسبة تشغيل تقدر ب 1ر27 %.

ويبلغ عدد النساء العاملات 000 962 1 أي نسبة 18ر6 % من مجموع السكان النشطين مما يمثل ارتفاعا بنقطة مقارنة بسبتمبر 2013. كما أبرز التحقيق أن نسبة التشغيل التي تمثل العلاقة بين السكان النشطين والسكان

البالغين أكثر من 15 سنة تقدر ب 5ر37 % على المستوى الوطني (5ر60 % لدى الرجال و0ر14 % لدى النساء).

وتبرز بنية التشغيل حسب قطاع النشاط قطاع الخدمات (تجارة وخدمات) في نمو متواصل بحيث يمتص هذا الأخير 4ر61 % من اليد العاملة الإجمالية متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية (5. 16 %) والصناعة (6. 12 %) والفلاحة (5. 9 %).

ويظهر التحقيق حسب القطاع القانوني تفوق القطاع الخاص أو المختلط بنسبة 9. 58 % من التوظيف الإجمالي إلى جانب تسجيل تباينات هامة حسب الجنس.

وبهذا يتميز التشغيل النسوي بحضور قوي لهذه الفئة في القطاع العام (9. 61 %) من بين التشغيل النسوي الإجمالي المتمركز أساسا في القطاع العام غير التجاري[1].

ويقوم الديوان الوطني للإحصائيات منذ سنة 2014 بتحقيقين عن طريق سبر الآراء حول الشغل في وسط العائلات أحدهما في أبريل والأخر في سبتمبر.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال أفريل2014 .

5- التحديات التي تواجه جامعة إبن خلدون تيارت نموذجا

إحصاء طلبة العلوم الإنسانية

الميدان	المسار	السنة	المسجلين بصفة منتظمة				ع أكاديمية	متخلي	المجموع
			الإناث	الذكور	المعيدون	المجموع			
	علوم إنسانية (جذع مشترك)	1	608	204		812	31		812
	تاريخ	2	409	171		580	4	3	587
	فلسفة	2	119	21		140	6		146
	فلسفة	3	151	16		167	1		168
	تاريخ عام	3	71	71		115	1		116
	تاريخ و جغرافيا	3	356	55		411	3		414
العلوم الإنسانية	تاريخ و حضارة المغرب الاسلامي	ماستر 1	95	22		117			117
	تاريخ وحضارة المغرب الأوسط الوسيط	ماستر 1	97	10		107			107
	تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر	ماستر 1	89	24		113	1		114
	تاريخ الحضارات القديمة	ماستر 1	47	11		58	1		59
	فلسفة العلوم	ماستر 1	54	5		59			59
	فلسفة عامة	ماستر 1	62	12		74			74
	منطق	ماستر 1	32	14		46			46
	تاريخ و حضارة المغرب الاسلامي	ماستر 2	59	29		88			88
	تاريخ وحضارة المغرب الأوسط الوسيط	ماستر 2	48	6		54			54
	تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر	ماستر 2	97	15		112			112
	فلسفة العلوم	ماستر 2	67	21		78			78

المصدر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية السنة الدراسية 2015/2014

إحصاء الطلبة العلوم الإنسانية

الميدان	المسار	السنة	المسجلين بصفة منتظمة				ع أكاديمية	منقطي	المجموع
			الإناث	الذكور	المعيدون	المجموع			
العلوم الانسانية	علوم إجتماعية (جذع مشترك)	1	373	91		464			464
	علم الاجتماع	2	155	47		202			202
	علم النفس	2	184	34		218			218
	علم اجتماع الاتصال	3	49	4		53			53
	علم النفس العمل و التنظيم	3	47	15		62			62
	تنمية و تسيير الموارد البشرية	3	117	9		126			126
	علم النفس العيادي	3	118	9		127			127
	علم اجتماع الاتصال	ماستر 1	49	10		59		1	60
	علم النفس العمل و التنظيم	ماستر 1	65	3		68		13	81
	تنمية و تسيير الموارد البشرية	ماستر 1	49	6		55		4	59
	علم النفس العيادي	ماستر 1	44	4		48		8	56
	علم النفس المدرسي	ماستر 1	33	4		37		1	38
	علم اجتماع الاتصال	ماستر 2	16	4		20			20
	علم النفس العمل و التنظيم	ماستر 2	57	6		63		1	64
	تنمية و تسيير الموارد البشرية	ماستر 2	42	11		53			53

المصدر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الدراسية 2015/2014

نجد من خلال معاينتنا للإحصاء الطلبة العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

ففي العلوم الإنسانية كان الاختيار الطلبة في السنة الثالثة تخصص تاريخ وجغرافيا والفلسفة أكثر من التخصصات الأخرى وهذا رغبة للتوجه في قطاع التربية والتعليم وإهمال العمل في قطاعات كوزارة المجاهدين ووزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارات أخرى في قطاع الوظيفة العمومي بالإضافة إلى القطاع الخاص مثل قطاع الإعلام والاتصال والثقافة.

أما للعلوم الاجتماعية فجد أن أخيار أغلب الطلبة نحو علم الاجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية لأنها تسمح للطلبة بالولوج إلى سوق الشغل في كل